قمة عالمية في دبي لتحديد آفاق قطاع التصنيع المستدام

مستقبل التنمية يعتمد على الاستثمار في التقنية وبناء الشراكات الاستراتيجية

تعول دول العالم على الاستفادة من التقدم التكنولوجي والابتكار لتنفيذ رؤيتها في تطوير القطاع الصناعي بما يدعم اقتصاداتها على نحو مستدام لخدمة متطلبات التنمية والتي كانت محور القمة العالمية للتصنيع في دبي لاستكشاف آفاقه المستقبلية على نمو كافة المجالات الأخرى.

نتناقش ونتحاور ثم نترك الأمر لأصحاب القرار

دبي – فرضت التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي بعد الأزمة الصحية على دول العالم التركيز بشكل أكبر على تعزيز كفاءة القطاع الصناعي الذي يعد إحدى أبرز قاطرات التنمية ودعم مساهمة تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في مستقبل هذا المجال.

وتمكنت القمة العالمية الرابعة للصناعة والتصنيع التي تختتم فعالياتها الثلاثاء في دبي من جمع أبرز الفاعلين في القطاع لرسم ملامح استدامة الصناعة والتصنيع، خاصة في ظل الثورة التكنولوجية التي أثبتت أنها أهم محركات التنمية لدول العالم.

وتُعنى القمة بإعادة صياغة مستقبل القطاع فيما بعد أزمة كورونا التي خيمت على العالم لتصبح تقنيات الثورة الصناعية الرابعة أملا في عهد جديد من النمو عبر زيادة الاستثمارات والشراكات وتوفير المزيد من فرص العمل.

جيرالد غريمستون
يجب تسريع الشراكات حتى تستفيد من منافع التجارة الحرة والتقنية

روث بورات
الاستثمار في البنية الرقمية يجب أن يرتكز على رؤية طويلة الأمد

وأجمع خبراء خلال فعالية اليوم الأول للقمة بعنوان "التكنولوجيا والشراكات: تعزيز النمو في القرن الـ21" المنعقدة في إكسبو 2020 دبي على أن مستقبل التنمية عالميا يعتمد على التقنيات المتقدمة وتحركه الشراكات الاستراتيجية بين الدول والمؤسسات.

وأكدوا على أن التعاون الدولي وزيادة زخم الشراكات وتضافر الجهود عالميا هو المسار السريع لتعافي القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى لتحقيق النمو المنشود.

واعتبر جيرالد غريمستون وزير الدولة للاستثمار في بريطانيا أن العالم لم يسبق له أن كان أكثر ترابطا عبر تبادل البيانات وقد استفاد من الجائحة في تسريع تبني التقنيات الرقمية، حيث تقدمت التجارة الإلكترونية أشواطاً على التجارة التقليدية، وهو ما يتطلب تطوير اتفاقيات الشراكة التجارية بين الدول لتواكب التحول الرقمي.

وأكد على أن العلاقات الدولية القائمة على التعاون يجب أن تكون معيار المرحلة المقبلة، وقال إن "الشراكات مع دول الخليج يجب أن تتسارع للاستفادة من منافع التجارة الحرة والتحول الرقمي".

وأشار غريمستون في مداخلته، التي نشرت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية البعض منها، إلى أن الاستثمار بات ممارسة متبادلة ومستدامة تقودها التحولات الرقمية وتحركها الثورة الصناعية الجديدة التي يشهدها العالم.

ويأتي معظم الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ثلاث فئات هي الزراعة والخدمات والصناعة، ولكن قطاع التصنيع الذي يتضمن إنتاج المواد الأولية والبناء والكهرباء والتعدين وغيرها ثاني أكبر مساهم في الناتج العالمي.

وتشير التقديرات إلى أن القطاع الصناعي يساهم بنحو ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو يوفر للبشر الملايين من الوظائف.

وتمثل الصناعة نسبة مئوية أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وبشكل عام يمثل القطاع أعلى نسبة مئوية من الناتج في منطقة الشرق الأوسط وشرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وأكد عمر سلطان العلماء، وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي في الإمارات، أن بلاده تعتبر وجهة عالمية للمواهب والكفاءات المتخصصة في مختلف القطاعات، لاسيما قطاعات الاقتصاد الرقمي.

وقال إن "ثمة حاجة إلى المرونة في مواكبة واستشراف التطورات الحاصلة في مجال البيانات فالعالم اليوم يشهد تنافسية في استقطاب المواهب، والإمارات قادرة على استقطاب أفضل المواهب من مختلف أنحاء العالم".

وتشكل الشراكات بين الجهات الحكومية مع القطاع الخاص عنصرا مهما في تحقيق البيئة الرقمية الداعمة لمختلف قطاعات الأعمال، وخاصة ما يتعلق بمجال التصنيع.

وقال العلماء إن "تطوير البنية التحتية والاستثمار فيها وتوفير الأطر التنظيمية الممكنة والداعمة لمختلف قطاعات الاقتصاد والتنمية أساسي للاستفادة من الفرص".

وتعد الإمارات سبّاقة على مستوى الشرق الأوسط في توفير بنية تحتية رقمية متكاملة لا تواكب احتياجات الحاضر فقط، بل تستشرف متطلبات المستقبل، بما يسهّل تأسيس مشاريع ناشئة مبتكرة في قطاعات الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا.

ويؤكد الخبراء أن الابتكارات فرضتها العديد من المتغيرات بما فيها الأزمة الصحية، وبالتالي لا بد من الانسياق وراء تنمية الاقتصاد الرقمي العالمي لتحقيق الفوائد.

وترى روث بورات، نائبة الرئيس الأولى والمديرة المالية لشركة ألفابايت (الشركة الأم لغوغل)، أن دروس إدارة المخاطر خلال الجائحة والأزمة الاقتصادية العالمية قبلها كانت مهمة جداً لتؤكد أن البيانات والمعلومات الدقيقة هي الأساس لتجاوز أي أزمة والتعافي منها.

وتعتقد بورات، التي استثمرت شركتها ألفابايت أكثر من 100 مليون دولار في البحث والتطوير خلال السنوات الخمس الماضية، أن الاستثمار في البنى التحتية الرقمية يجب أن يكون طويل الأمد.

وقالت إن ذلك يساعد "الشركات اليوم على تخطي الاضطرابات في سلاسل التوريد التي تأثرت بها قطاعات اقتصادية وصناعية بعد الجائحة، خاصة إذا استفادت من تكامل خدمات تحديد المواقع مع تقنيات تحليل البيانات".

وأكدت بورات أن الاستخدام المسؤول للبيانات والخدمات السحابية من قبل الشركات والحكومات سيحقق سرعة التعافي.

وتتيح تقنيات تحليل البيانات وتخزين ومعالجة البيانات الضخمة للشركات وقطاعات الأعمال تعزيز حضورها في الفضاء الرقمي، بالإضافة إلى تخفيض النفقات الناتجة عن استهلاك الطاقة والموارد، والاستعاضة عن ذلك بالحلول الرقمية والسحابية المبتكرة.

ارتفاع إيرادات النفط يخفض مستوى عجز الموازنة الكويتية

الكويت – ساعد انتعاش أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية الحكومة الكويتية على تحقيق إيرادات كبيرة جعلتها تسيطر على العجز المالي في الموازنة السنوية، لكنه لن يكون كافيا ما لم تسرع السلطات في تنفيذ إصلاحات حقيقية تنوع مواردها المالية.

وكشفت بيانات حديثة الاثنين أن عجز الموازنة انخفض خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية الحالية، التي بدأت في أبريل الماضي، بنسبة 68 في المئة على أساس سنوي.

وبحسب التقرير الشهري لوزارة المالية سجلت الموازنة عجزا بقيمة 1.24 مليار دينار (4.1 مليار دولار) في نهاية أكتوبر الماضي مقارنة مع 12.7 مليار تم تسجيلها في الفترة ذاتها قبل عام حينما كانت الجائحة منتشرة في العالم وتسببت في إغلاق اقتصادي غير مسبوق.

وتظهر الأرقام أن الإيرادات الحكومية زادت بواقع 80.4 في المئة على أساس سنوي خلال تلك الفترة لتصل إلى قرابة 31.7 مليار دولار، مقابل 17.6 مليار دولار قبل عام.

وارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 86 في المئة إلى 28 مليار دولار، من حوالي 15 مليار دولار في الفترة المماثلة من العام السابق.

وعلى صعيد بند المصروفات العامة والالتزام أشارت البيانات إلى ارتفاعها بنسبة 18.3 في المئة لتبلغ نحو 35.8 مليار دولار خلال الفترة بنهاية أكتوبر، مقابل 30.28 مليار دولار بالفترة المقارنة.

ومرت الكويت بإحدى أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات الأزمة الصحية وانخفاض أسعار النفط قبل أن يعاود الارتفاع قبل عدة أسابيع، وهو المصدر الرئيس لأكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية طوال عام 2020 فضلا عن الالتزام بتخفيض الإنتاج ضمن اتفاق أوبك+.

وهذا الأمر وضع فرضيات بشأن احتمال اللجوء إلى تسييل أصول سيادية لسد عجز الموازنة للعام المالي الحالي الذي ينتهي في مارس المقبل.

لكن الموازنة العامة للبلد الغني بالنفط تعافت خلال الأشهر الأخيرة مع تعافي سعر البرميل وتجاوزه مستوى 80 دولارا، وهو ما أنعش خزينة الدولة.

> **4.1**
> مليار دولار العجز المالي في أول 7 أشهر من الموازنة قياسا بنحو 12.7 مليار دولار قبل عام

ويرى محللون أن الحكومة لن تستطيع في فترة قصيرة معالجة العجز المالي إلا من خلال ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وأن تنويع مصادر الدخل من بين أبرز التحديات التي تواجه البلد الخليجي حاليا، علاوة على مسألة مكافحة الفساد.

وأخفت إشادة البنك الدولي الشهر الماضي بمدى قدرة البلد الخليجي على إنعاش اقتصاده، بفضل العوائد النفطية، في طياتها عدة رسائل تتمحور أغلبها حول حاجة الحكومة إلى القيام بإصلاحات مالية حقيقية لتفادي تقلبات الخام التي لا تزال البلاد تعاني منها منذ 2014.

وتشتمل تلك الإصلاحات على تدابير تعبئة الإيرادات غير النفطية فضلا عن تعزيز رأس المال البشري وإصلاح الحوكمة الاقتصادية لتنشيط عملية التنمية التي يقودها القطاع الخاص وتوفير فرص العمل.

استمرار تراجع ثقة المستهلكين في تركيا يزيد من تدهور الليرة

إسطنبول – شهدت الليرة التركية انتعاشا قصير الأمد من أدنى مستوياتها على الإطلاق الاثنين مع ظهور مخاوف بشأن تداعيات خفض سعر الفائدة الأسبوع الماضي وتكهنات بشأن تعديل وزاري، في حين أظهرت بيانات تراجع ثقة المستهلكين إلى مستوى قياسي.

وجرى تداول الليرة عند 11.2 مقابل الدولار، وذلك ارتفاعا من إغلاق عند 11.29 الجمعة، لكنها لا تزال تحت الضغوط، والتي يرى محللون أنها ستدفع العملة المحلية إلى المزيد من التدهور لأن انتعاشها الطفيف لا يعني شيئا ما دام الغموض مسيطرا على مستقبل الاقتصاد.

وكانت الليرة قد فقدت ثلث قيمتها هذا العام وسجلت أضعف مستوى لها على الإطلاق الجمعة الماضي عندما بلغ سعر صرف الدولار 11.32 ليرة، في ثامن جلسة على التوالي من التراجعات القياسية.

وخفض البنك المركزي الخميس الماضي تحت ضغط من الرئيس رجب طيب أردوغان سعر الفائدة مئة نقطة أساس إلى 15 في المئة على الرغم من اقتراب معدل التضخم من 20 في المئة، مشيرا إلى المزيد من التيسير النقدي.

وانخفضت قيمة الليرة بنحو 12 في المئة الأسبوع الماضي وحده، مما يجعلها العملة ذات الأداء الأسوأ على مستوى العالم. وكان هبوطها بنسبة ستة في المئة الخميس هو الأكبر منذ أن أقال أردوغان، الذي يصف نفسه بأنه عدو لأسعار الفائدة، محافظ المركزي السابق ناجي إقبال في مارس الماضي.

وانتعش الاقتصاد التركي بقوة هذا العام بعد تأثره بالتداعيات الأولية للجائحة، لكن انهيار الليرة أطلق العنان لمخاوف متزايدة بشأن أفق الاقتصاد وأثار دعوات لرفع طارئ لأسعار الفائدة أو اتخاذ إجراءات أخرى.

وأظهرت بيانات رسمية الاثنين تراجع ثقة المستهلكين بنسبة 7.3 في المئة إلى 71.1 نقطة في نوفمبر الماضي، وهو أدنى مستوى لها منذ البدء في نشر البيانات عام 2004 في انعكاس لعمليات بيع سريعة لليرة بأدنى قيمة لها على الإطلاق.

ويعد المؤشر مقياسا أساسيا للاقتصاد بشكل عام، حيث يكشف الانطباعات بشأن الوضع المالي والوضع الاقتصادي العام، إلى جانب اتجاهات الإنفاق والادخار.

وأشارت بيانات معهد الإحصاء التركي إلى تراجع جميع المؤشرات الفرعية خلال الشهر الجاري، إلا أن التوقعات بشأن الوضع المالي كانت هي الأسوأ.

وتراجع مؤشر توقعات الوضع المالي خلال فترة الاثني عشر شهرا القادمة بنسبة 8.8 في المئة على أساس شهري إلى 68.9 في المئة هذا الشهر.

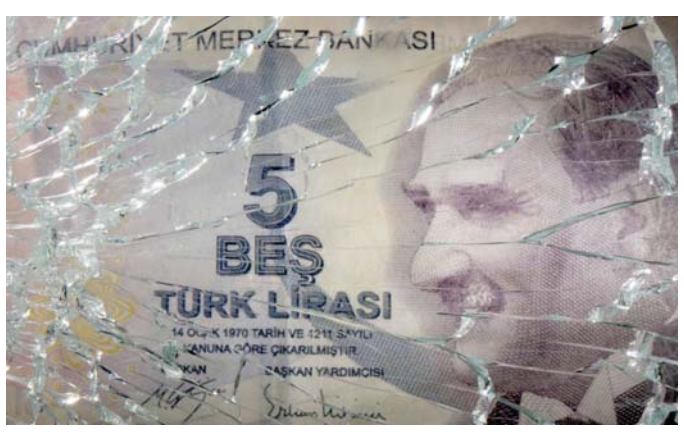

الدولار كسر بقوة حاجز العملة التركية

الأزمة المالية تدفع الشرعية اليمنية لزيادة رابعة في أسعار الوقود

عدن – دخلت أزمة توفير المحروقات في مناطق سيطرة الشرعية اليمنية منعطفا أكثر حدة بعدما وافقت الحكومة على زيادة جديدة في الأسعار هي الرابعة منذ بداية العام الجاري.

ويرى متابعون أن الحكومة لم يعد بإمكانها فعل شيء في ظل الأزمة المالية الخانقة رغم المحاولات المتكررة لتعديل بوصلة الوضع ولذلك اختارت مكرهة نقل أعباء حل هذه المشكلة المزمنة إلى جيوب السكان المنهكين أصلا جراء ظروفهم المعيشية القاسية.

وقال مسؤول بشركة النفط الحكومية في عدن لرويترز، لم تكشف عن هويته، إن "الشركة رفعت مجددا أسعار وقود السيارات 22.5 في المئة"، وسط أزمة خانقة في المشتقات النفطية تشهدها المدينة.

وأوضح أنه بموجب القرار الذي بدأ سريانه اعتبارا من الاثنين، تمت زيادة سعر غالون البنزين سعة 20 لترا إلى 21.8 ألف ريال (نحو 15.3 دولار بسعر صرف السوق) من 12.5 دولار بزيادة بمقدار 2.5 دولار عما سبق.

وأكد المسؤول أن سبب الزيادة هو ارتفاع الأسعار التي يشتري بها التجار والموردون الوقود من الخارج، فضلا عن صعود أسعار النفط عالميا وكذلك ارتفاع سعر صرف الدولار إلى 1530 ريالا للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

وهذه المرة الثانية التي ترفع فيها شركة النفط الحكومية أسعار وقود السيارات خلال أقل من شهر والرابعة خلال ثلاثة أشهر آخرها في مطلع الشهر الجاري حيث رفعت أسعار الوقود بنحو 20.26 في المئة.

وبررت الشركة في بيان قرارها بتعديل الأسعار "بعدم تمكنها من تحمل المزيد من الخسائر في عملية البيع فضلا عن ضرورة مواكبتها لاستراتيجية تسعير مرنة ترتبط بأسعار الوقود عالميا وأسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار صعودا وهبوطا".

وأكد سائقو سيارات أجرة وسكان عدن ارتفاع أسعار الوقود بكافة أنواعه لمستويات قياسية غير مسبوقة، لتزيد أوجاعهم جراء موجة الغلاء الحاد التي تطال معظم السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية في البلاد بسبب انهيار قيمة العملة المحلية.

ويقول ناصر علي ناصر، سائق سيارة أجرة، إنه كان يتحصل من العمل بسيارته على هامش ربح ضئيل يسد به رمق أسرته لكن مع الارتفاع الجديد لأسعار البنزين أصبح الوضع صعبا للغاية.

وأضاف بنبرة غضب "هل يريدون توصيل البلاد للمجاعة التي باتت تضرب كثيرا من العائلات المتعففة؟".

> **22.5**
> في المئة نسبة زيادة أسعار الوقود حيث بات سعر غالون سعة 20 لترا بنحو 15.3 دولار

واعتبر جمال وديع، وهو موظف حكومي، ارتفاع أسعار وقود السيارات كارثة بكل المقاييس لأصحاب الدخل المحدود، مشيرا إلى أن "المواطن أصبح يعاني الأمرين بين تردي الخدمات وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وانهيار العملة".

وتشتري شركة النفط الحكومية منذ أربع سنوات الوقود بمختلف أنواعه من التجار والمستوردين، على أن تقوم بعد ذلك ببيعه للمحطات الخاصة في عدن ومحافظات أبين ولحج والضالع جنوب البلاد الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا.

وأصدر الرئيس عبدربه منصور هادي في مارس 2018 قرارا بتحرير سوق المشتقات النفطية، وفتح مجال الاستيراد أمام شركات القطاع الخاص، وإخضاع عملية بيع وتوزيع المشتقات للمنافسة بين الشركات.

وجاء القرار بعد إحجام حكومة هادي عن تغطية فواتير واردات الوقود بالعملة الصعبة، وتوقف شركتي النفط الحكومية ومصافي عدن عن استيراد الوقود وتحويلهما إلى مجرد مخازن خاصة بالتجار والمستوردين.

ويأتي القرار الجديد في وقت تشهد عدن أزمة وقود خانقة منذ أيام بعد أن أغلقت محطات تزويد الوقود الحكومية أبوابها أمام زبائنها.

وتبيع المحطات الخاصة الوقود بسعر مرتفع إذ وصل سعر غالون الديزل سعة 20 لترا إلى 27 ألف ريال والبنزين إلى 22.5 ألف ريال.

ويخشى المراقبون من أن يشعل القرار الجديد شرارة موجة غضب فيما قد يزيد الأمور تعقيدا في بلد يعاني بالفعل من تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وانهيار العملة وانعدام الخدمات وحرب أوصلت واحدة من أفقر الدول العربية إلى حافة المجاعة.